

مشاريع اتفاقيات للتعاون القضائي وتسليم المجرمين و/أو لنقل الأشخاص
المحكوم عليهم

<p>مشروع مغربي (سنة 2004)، في انتظار ملاحظات الجانب السعودي.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	<p>السعودية</p>
<p>مشروع مغربي (سنة 2004)، في انتظار ملاحظات الجانب السعودي.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية في ميدان تسليم المجرمين.</p>	
<p>مشروع سعودي (سنة 2009)، سبق للمنذوية العامة لإدارة السجون أن أحالت ملاحظاتها بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية</p>	
<p>مشروع مغربي (سنة 2006)، تم تبادل الملاحظات بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والجمهورية اللبنانية في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	<p>لبنان</p>
<p>مشروع مغربي (سنة 2006)، تم تبادل الملاحظات بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والجمهورية اللبنانية في ميدان تسليم المجرمين.</p>	
<p>مشروع مغربي (سنة 2006)، تم تبادل الملاحظات بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم</p>	
<p>مشروع عراقي (سنة 2011)، جاهز للتوقيع</p>	<p>مشروع اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية</p>	<p>العراق</p>

<p>مشروع بحريني (2012-2013) يشمل التعاون في ميدان المساعدة القضائية في المادة الزجرية والتعاون في مجال تسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم إلى أوطانهم تقدمت وزارة العدل بملاحظاتها بشأنه، وتقترح عقد جولة من المفاوضات</p>	<p>مشروع لاتفاقية التعاون القانوني والقضائي</p>	<p>البحرين</p>
<p>مشروع مغربي روسي 2006، تم تبادل الملاحظات بشأنه، في انتظار عقد جولة أولى من المفاوضات بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية التعاون القضائي في المادة الجنائية</p>	<p>روسيا</p>
<p>بمبادرة من بلجيكا (2013)، يهدف إلى توسيع نطاق المساعدة المتبادلة لتشمل الحجز ومصادرة الممتلكات</p>	<p>مشروع تعديل اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية والمملكة البلجيكية</p>	<p>بلجيكا</p>
<p>مشروع أوكراني (2011)، تم عقد جولة أو بكيفيف، عقبها تبادل للملاحظات بشأن النقطة العالقة. في انتظار جولة ثانية بالرباط.</p>	<p>مشروع اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي وتسليم المجرمين</p>	<p>أوكرانيا</p>
<p>مشروع بيلاروسي (2011)، أبدى الجانب المغربي ملاحظاته بشأنه، تم تأجيل عقد جولة أولى من المفاوضات بمنسك عدة مرات.</p>	<p>مشروع اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي</p>	<p>بيلاروسيا</p>
<p>هناك مشروعين بيلاروسي ومغربي (2011).</p>	<p>مشروع اتفاقية لتسليم المجرمين</p>	

<p>مشروع مغربي (2011)</p>	<p>مشروع اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي</p>	<p>صربيا</p>
<p>مشروع مغربي (2011)، إلا أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تقدمت بمشروع آخر وفقا لما هو معمول به حاليا خلال سنة 2015</p>	<p>مشروع اتفاقية تسليم المجرمين</p>	
<p>مشروع مغربي (2004)، تم تعديله من طرف الجانب البيروفي، وقد تم الاتفاق على عقد جولة أولى بليما خلال سنة 2006 تم تأجيله بطلب من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية البيرو في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	<p>البيرو</p>
<p>مشروع برازيلي (2005)، تم التفاوض بشأنه وأقترح للتوقيع عليه خلال سنة 2013 بمناسبة زيارة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي للبرازيل.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية في ميدان التعاون القضائي المتبادل في الميدان الجنائي.</p>	<p>البرازيل</p>
<p>تم التفاوض بشأنه وأقترح للتوقيع عليه خلال سنة 2013 بمناسبة زيارة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي للبرازيل</p>	<p>مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية في ميدان تسليم المجرمين.</p>	

<p>مشروع مغربي (2007)، تم تبادل الملاحظات بشأنه، كما وقع عليه بالأحرف الأولى ع لى هامش زيارة العمل التي قام بها وزير العدل البوركيناابي لبلادنا يومي 19 و 20 ماي 2008.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركيناافاسو في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	<p>بوركيناافاسو</p>
	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة الهولندية في ميدان تسليم المجرمين.</p>	<p>هولندا</p>
<p>مشروع هندي (2006)، تم تقديم مشروع بديل من طرف وزارة العدل المغربية (2016)</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والهند في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	
<p>مشروع هندي (2009)، لازال في طور الدراسة. وقد تقدم الجانب الهندي بمشروع جديد خلال سنة 2017.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والهند في ميدان تسليم المجرمين.</p>	<p>الهند</p>
<p>مشروع نيجيري (2001)، شامل يتضمن التعاون في الميدان القضائي بجميع أشكاله، وكذلك التعاون في الميدان الأمني ومحاربة الجريمة، اقترحت وزارة الشؤون الخارجية التعاون على وزارة العدل تقديم مشاريع بديلة تعالج كل ميدان على حدة. وقد تقدمت وزارة العدل بملاحظات حول المشروع المقدم من طرف الجانب النيجيري</p>	<p>مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة النيجر في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	<p>النيجر</p>

<p>مشروع مغربي (2015)، في انتظار ملاحظات الجانب النيجيري.</p>	<p>اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية النيجر في مجال ترحيل الأشخاص المحكوم عليهم</p>	
<p>مشروع مغربي (2016)، في انتظار ملاحظات السلطات المختصة بإفريقيا الوسطى.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة إفريقيا الوسطى في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	إفريقيا الوسطى
<p>مشروع مغربي (2016)، في انتظار ملاحظات السلطات المختصة بإفريقيا الوسطى.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة إفريقيا الوسطى في ميدان تسليم المجرمين.</p>	
<p>مشروع مالطي، لازالت المفاوضات مستمرة بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية مالطا في ميدان التعاون القضائي في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.</p>	مالطا
<p>مشروع مالطي، تمت الدعوة إلى بدء المفاوضات بشأنه</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية مالطا في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p>	
<p>مشروع مالطي، تم التفاوض بشأنه، وأصبح جاهزا للتوقيع. إلا أن النص العربي يحتاج إلى تجويد.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية مالطا في ميدان تسليم المجرمين.</p>	
<p>مشروع مالطي، تم التفاوض بشأنه، وأصبح جاهزا للتوقيع.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية مالطا في ميدان نقل المحكوم عليهم لأوطانهم.</p>	

<p>بعد تبادل المشاريع بين الطرفين، تم اعتماد مشروع الاتفاقيتين المقترحين من الجانب المغربي كأرضية للمفاوضات، إذ تبادل الطرفين الصيغ والملاحظات عبر الطريق الدبلوماسي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 وسنة 2007، دون أن يتلو ذلك أي جولة من المفاوضات.</p> <p>وخلال شهر فبراير من سنة 2017 انتقل ممثلين عن وزارة العدل إلى بـماكو عاصمة مالي حيث أجروا لقاء يومي 20 و 21 من شهر فبراير 2017 مع ممثل عن وزارة العدل وحقوق الانسان بجمهورية مالي وسلموه مشروعين جديدين للاتفاقيتين المذكورتين.</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية مالي في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p> <p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية مالي في ميدان تسليم المجرمين.</p>	<p>مالي</p>
<p>مشروعين مغربيين (2009)، تقدمت بهما وزارة العدل: في انتظار التوصل بالملاحظات من الجانب الغيني</p>	<p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.</p> <p>مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا في ميدان تسليم المجرمين.</p>	<p>غينيا</p>
<p>مشروع غيني بديل (2011)، أحالته وزارة العدل على المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج قصد إبداء الملاحظات بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا في ميدان نقل المحكوم عليهم لأوطانهم.</p>	

<p>مشروع كونغولي بديل (2012) عن المشروع الذي تقدم به المغرب خلال سنة 2010، وقد أبدت وزارة العدل ملاحظاتها بشأنه وأحالتها على السلطات الكونغولية.</p>	<p>مشروع اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو.</p>	<p>الكونغو</p>
<p>مشروع كونغولي بديل (2012) عن المشروع الذي تقدم به المغرب خلال سنة 2010، وقد أبدت وزارة العدل ملاحظاتها بشأنه وأحالتها على السلطات الكونغولية.</p>	<p>مشروع اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو.</p>	
<p>مشروع تشيكي (2014)، قدم الجانب المغربي ملاحظاته بشأنه، في انتظار تحديد موعد لبدء المفاوضات بشأنه.</p>	<p>مشروع اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك.</p>	<p>التشيك</p>
<p>مشروع مغربي (2014) تم إحالته على الجانب التشيكي، لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات التشيكية بخصوصه.</p>	<p>مشروع اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك</p>	
<p>مشروع مغربي (2014) تم إحالته على الجانب التشيكي. لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات التشيكية بخصوصه.</p>	<p>مشروع اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك</p>	
<p>مشروع مغربي (2015)، شامل يتضمن التعاون القضائي بشقه المدني والجزري والتعاون التقني، تم تقديمه خلال اجتماع اللجنة التقنية بوزارة العدل خلال الفترة الممتدة ما بين 30 أبريل</p>	<p>مشروع اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي بين المملكة المغربية وجمهورية تشاد.</p>	<p>تشاد</p>

	و05 مايو 2015.	
مملكة الأردن	مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية في ميدان التعاون القضائي في الميدان الجنائي.	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به وزارة العدل بعدما تبين أن المشروع الأردني لا يتضمن التعاون القضائي في الشق الجزري.
	مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية في ميدان تسليم المجرمين.	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به وزارة العدل بعدما تبين أن المشروع الأردني لا يتضمن التعاون القضائي في ميدان تسليم المجرمين.
	مشروع اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية في ميدان نقل المحكوم عليهم لأوطانهم.	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وأحيل مع المشروعين الأولين.
غانا	اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية غانا في مجال ترحيل السجناء إلى أوطانهم	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.
التشيلي	اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية التشيلي، في مجال ترحيل الأشخاص المحكوم عليهم	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.
إثيوبيا	اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الإثيوبية بخصوصه.
	اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا	مشروع مغربي (2015)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الإثيوبية بشأنه.

<p>مشروع مغربي (2016)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الجزية بخصوصه.</p>	<p>اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية المجر</p>	<p>المجر</p>
<p>مشروع مغربي (2016)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الجزية بخصوصه.</p>	<p>اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية المجر</p>	
<p>مشروع مغربي (2016)، تقدمت به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وأحيل مع المشروعين الأولين.</p>	<p>اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية المجر، في مجال ترحيل الأشخاص المحكوم عليهم</p>	
<p>مشروع مغربي (2016)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الدنماركية بخصوصه.</p>	<p>اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمملكة الدنماركية</p>	<p>الدنمارك</p>
<p>مشروع مغربي (2016)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الدنماركية بخصوصه.</p>	<p>اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي المملكة المغربية والمملكة الدنماركية</p>	
<p>مشروع مغربي (2015)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الإندونيسية بخصوصه.</p>	<p>اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية إندونيسيا</p>	<p>إندونيسيا</p>

<p>مشروع مغربي (2015)، تقدمت به وزارة العدل: لم يتوصل بعد الجانب المغربي بموقف السلطات الإندونيسية بخصوصه.</p>	<p>اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية إندونيسيا</p>	
<p>مشروع طوغولي (2015 أكتوبر)، سبق لوزارة العدل أن درسته وأبدت ملاحظاتها بشأنه.</p>	<p>اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية الطوغو</p>	<p>الطوغو</p>
<p>المشروعين تقدم بهما الجانب البنيني، وقد سبق دراستهما من طرف وزارة العدل وأبدت ملاحظتها بخصوصهما وأحالتهما على الجانب البنيني سنة 2013، وقد تمت إحالتهما مرة ثانية خلال سنة 2016 بعد تأخر الجانب البنيني في التعقيب على الملاحظات.</p>	<p>اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية البنين</p> <p>اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية البنين</p>	<p>البنين</p>
<p>المشروعين تقدم بهما الجانب المغربي. فبعدما أن أعرب الجانب الكاميروني عن رغبته في التعاون القضائي في ميدان المسطرة الجنائية، إذ تقدم بمشروع اتفاقية في هذا الإطار خلال سنة 2016، وحيث أن تفعيله يتطلب من حيث المبدأ وجود اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين البلدين، فقد بادرت وزارة العدل بتقديم هاذين المشروعين حيث أحالتهما على الجانب الكاميروني عبر الطريق الدبلوماسي.</p>	<p>اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية الكاميرون</p>	<p>الكاميرون</p>

--	--	--